

Distr.: General
29 June 2022
Arabic
Original: English



عمليات الانتقال في عمليات الأمم المتحدة للسلام

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير، الذي أعد عملاً بالفقرة 14 من قرار مجلس الأمن 2594 (2021)، مستجداً عمليات الانتقال الجارية والتي حصلت مؤخراً في عمليات الأمم المتحدة للسلام ذات الصلة، بما في ذلك في جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان وغينيا - بيساو وهايتي. كما خُددت في التقرير الاتجاهات والقضايا المشتركة التي برزت عبر عمليات انتقال متعددة.

وغالبا ما تجرى عمليات الانتقال التي تقوم بها الأمم المتحدة في سياقات تتسم بدينامية سياسية معقدة وتحديات إنسانية وإنمائية وسلمية وأمنية طال أمدها، من المرجح أن تستمر إلى ما بعد مغادرة البعثة. ومع أن من الضروري تحقيق مشاركة سياسية مستدامة أثناء انسحاب البعثة وبعده لدعم الأولويات الرئيسية لبناء السلام، فإن عمليات الانتقال غالبا ما تتسم بتدنٍ في قدرات الأمم المتحدة. لذا، فإن وضع استراتيجيات سياسية جامعة تُشرك مجموعة واسعة من الجهات المعنية ضمن رؤية مشتركة لأولويات بناء السلام بمرحلة ما بعد البعثة أمر بالغ الأهمية لنجاح عمليات الانتقال. وعليه، فإن التخطيط الاستباقي والمتكامل لعملية الانتقال حيوي لضمان تحقيق عمليات انتقال تطلعية في الوقت المناسب. بيد أنه ينبغي ألا تُفهم عمليات الانتقال التي تقوم بها الأمم المتحدة على أنها عمليات خطية المنحى تركز على تسليم المسؤوليات من جانب عملية سلام مغادرة، بل ينبغي أن ينظر إليها على أنها إعادة تموضع استراتيجي لوجود للأمم المتحدة في سياق تقديم الدعم إلى البلد المضيف والشركاء المحليين. إن القيادة الوطنية لهذه العملية وتبنيها من الجهات الوطنية حيويان في هذا الصدد. لذا ينبغي للتخطيط لعملية الانتقال أن يكون منسجما بشكل وثيق مع الخطط والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، وأن يركز على العمل في مرحلة مبكرة مع الجهات المعنية الوطنية، مع التشديد بوجه خاص على تعزيز القدرات في المجالات التي ستتقل المسؤولية عنها إلى مؤسسات الحكومة المضيفة.



ويمثل جفاف التمويل في أعقاب مغادرة عمليات السلام خطرا كبيرا على مسيرة البلد المضيف نحو التنمية المستدامة. وفي مناخ يعاني من شح الموارد، من الضروري تقديم دعم إضافي إلى السلطات الوطنية في وضع وتنفيذ استراتيجيات تمويل أطول أجلا.

وتوفر تجربة عمليات الانتقال الأخيرة والجارية أدلة وافية على ضرورة تحسين التخطيط لعمليات الانتقال وتوفير الموارد الكافية لها، وكذلك إلى ضرورة النظر في التبعات على فترة ما بعد الولاية بما يضمن حماية المكاسب التي تحققت بشق النفس من ولايات عمليات السلام ووضع البلدان المضيفة لعمليات السلام على مسار مستدام على طريق السلام والرخاء الدائمين.

أولا - مقدمة

1 - غالبا ما تُنشر عمليات الأمم المتحدة للسلام، التي تشمل بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، لفترات محددة بهدف إنجاز مجموعة محددة من المهام. وكما ورد في قرار مجلس الأمن 2594 (2021)، فإن المفهوم من أن الانتقال في عمليات السلام يُفهم على أنه عملية استراتيجية يراد بها إعادة تنظيم استراتيجية الأمم المتحدة وحضورها وقدراتها بشكل يدعم أهداف بناء السلام ومساعي إحلال سلام مستدام، بما يدعم ويعزز المسؤولية الوطنية. وتسترشد هذه العملية بالسياق العملي والبيانات والاحتياجات الوطنية للدولة المضيفة وسكانها، بما في ذلك العمل مع المجتمعات المحلية والمجتمع المدني، بمشاركة كاملة ومتساوية ومجدية للمرأة، وإشراك الشباب. وتتأثر قدرة الأمم المتحدة على تعزيز السلام والأمن وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة بعد أي عملية انتقال تأثيرا كبيرا بالطريقة التي يكون فيها وجود الأمم المتحدة المعاد تشكيله مستعدا لمواجهة تحديات بناء السلام المتبقية، وبكيفية التخطيط، حيثما ينطبق ذلك، لإغلاق البعثات وإدارته. وإذا ما جرت إدارة عمليات الانتقال التي تقوم بها الأمم المتحدة بشكل جيد، فإنها قادرة على أن تعيد توجيه استراتيجية الأمم المتحدة وحضورها بفعالية لدعم البلدان الخارجة من النزاعات العنيفة؛ أما إذا كان التخطيط لعمليات الانتقال التي تقوم بها الأمم المتحدة سيئا، فهي تحمل في طياتها خطر تعريض المكاسب التي تحققت بشق النفس، ويمكن أن تزيد من صعوبة منع تجدد العنف. وفي هذا التقرير تُدرس عمليات الانتقال الجارية والتي حصلت مؤخرا، التي تنطوي على التخطيط أو التنفيذ الفعليين لخفض تدريجي لعملية سلام تابعة للأمم المتحدة، أو لإعادة تشكيلها أو لانسحابها.

2 - وقد انسحبت عدة عمليات سلام تابعة للأمم المتحدة في العقد الماضي وأنشئت بعثات متابعية في إطار عملية الانتقال. وحتى لحظة كتابة هذا التقرير، كان مجلس الأمن قد طلب إلى جميع عمليات حفظ السلام المتعددة الأبعاد المتبقية أن تشرع في تخطيطها لعملية الانتقال أو تسرع في وتيرته. وتجرى عمليات الانتقال التي تقوم بها الأمم المتحدة بشكل متزايد في سياقات تتسم بدينامية سياسية معقدة وتحديات إنسانية وإنمائية وسلمية وأمنية ومعلقة بحقوق الإنسان طال أمدها، من المرجح أن تستمر إلى ما بعد مغادرة البعثة.

3 - ولا تزال جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) المتفشية تؤثر على المجتمعات في جميع أنحاء العالم، بعدما ألحقت ضررا بالصحة العامة والرفاه الاجتماعي والاقتصادي في عدد من البلدان، اتسمت بأوجه تفاوت كبيرة بين الجنسين من حيث تأثيرها. وينطبق هذا الوضع بشكل خاص على الدول المتضررة من النزاعات، حيث غالبا ما تتأثر سلبا الاستجابات للجائحة بوجود سلطة مجزأة وبالعنف السياسي والطائفي، والقدرات المتواضعة للدولة، ومستويات النزوح المرتفعة. وسيتأثر العديد من البلدان التي تستضيف عمليات سلام متأثرا شديدا بالتداعيات الاجتماعية والاقتصادية على مدى السنوات المقبلة، ما سيزيد من أهمية اتباع نهج أكثر استباقية وتكاملا واستشرافا ومراعاة للمنظور الجنساني إزاء عمليات الانتقال التي تقوم بها الأمم المتحدة من أجل بناء سلام دائم وشامل للجميع.

تطور نهج الأمم المتحدة إزاء عمليات الانتقال

4 - عمليات الانتقال هي عمليات معقدة، سياسية بطبيعتها، لا تنطوي على مخاطر متزايدة فحسب، بل أيضا على فرص. وهي تتطلب استجابات منسقة على نطاق المنظومة للتخفيف من الآثار السلبية المحتملة ومساعدة السلطات المضيفة على تحقيق أهدافها في مجال بناء السلام. وعضو أن تكون عمليات الانتقال التي تقوم بها الأمم المتحدة عمليات خطية المنحى تنطوي على تسليم مهام مأذون بها من عملية

سلام، تُفهم على نحو أنسب على أنها إعادة تموضع استراتيجي لوجود الأمم المتحدة تمهيدا لتقديم دعم أفضل إلى الجهات المعنية الوطنية.

5 - وعلى مدى العقد الماضي، اتبعت الأمم المتحدة نهجا أكثر انتظاما إزاء عمليات الانتقال التي قامت بها، حيث تباطأ تزايد عدد عمليات حفظ السلام المنتشرة وأغلقت بعثات. وفي عام 2013، اعتمدت الأمم المتحدة سياسات بشأن الانتقال وبشأن التقييم والتخطيط المتكاملين. واعدت السياسات المبادئ التوجيهية، ووزعت المسؤوليات بين الجهات المعنية في المقر وعلى الصعيد القطري، وحددت العناصر المطلوبة لعمليات التخطيط. وفي هذه الأثناء، بدأ مجلس الأمن يطلب بشكل منهجي من الأمانة العامة أن تعد استراتيجيات خروج لبعثات حفظ السلام المتعددة الأبعاد ولبعثات سياسية خاصة معينة قبل مرحلة الخفض التدريجي بوقت طويل، إضافة إلى الممارسة المتبعة المتمثلة في الطلب من الأمانة العامة وضع معايير مرجعية تبين التقدم المحرز في تنفيذ ولايات البعثات. ولاحظ الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام في تقريره لعام 2015 (انظر A/70/95-S/2015/446)، أنه يمكن القيام بالمزيد لتيسير عمليات انتقال أسلس بين المراحل المختلفة للبعثات من حيث تسلسل ولايات البعثات والانتقال بين أنواع مختلفة من التشكيلات عبر كامل أطياف عمليات السلام، بما في ذلك بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة.

6 - وتميز الأمم المتحدة، في إطار نهجها الحالي الذي يسترشد بتوجيهات التخطيط لوضع عمليات انتقال متسقة ومنسجمة للأمم المتحدة، الصادرة عن الأمين العام في شباط/فبراير 2019، بين التخطيط المبكر للانتقال، ومرحلة الانتقال الفعلية. فالتخطيط المبكر للانتقال الذي يتمحور حول وضع خريطة طريق لعملية الانتقال، يجري قبل وقت طويل من قيام البعثة بالاستعداد للخفض التدريجي وإعادة التشكيل. وفي المقابل، تبدأ مرحلة الانتقال الفعلية قبل نحو 24 شهرا من الانسحاب أو إعادة التشكيل المحتملين لعملية السلام. وتتطوي تلك المرحلة على وضع خطط انتقال مفصلة تغطي الخطوات اللازمة لفك الارتباط البرنامجي والعملياتي لعملية السلام، وتساعد على توجيه إنجاز المهام المنوطة بها، وتعبئ الموارد لأنشطة بناء السلام طوال الفترة الانتقالية التي تمتد إلى ما بعد انتهاء ولاية البعثة.

7 - واستحدثت الأمم المتحدة آليات عدة أثبتت قيمتها في دعم عمليات الانتقال. ومنذ عام 2014، ما برح مشروع الأمم المتحدة لعمليات الانتقال، وهو شراكة بين مكتب التنسيق الإنمائي وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يقدم دعما مباشرا لعمليات الانتقال لضمان تخطيطها وإدارتها بطريقة استباقية ومتكاملة وتطلعية. ومنذ عام 2017 وإدارة عمليات السلام وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) والبرنامج الإنمائي تعمل على وضع منهجية تحليل للنزاعات مراعية للمنظور الجنساني لدعم تخطيط عمليات الانتقال. وفي عام 2021، أدرجت إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام أيضا المنظور الجنساني في تصميم الدراسات المتعلقة بالعبر المستخلصة والمواد التوجيهية. كما أن الهياكل التنظيمية والترتيبات الجديدة التي استحدثت من خلال إصلاحات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وهيكل السلام والأمن، والإطار الإداري للأمانة العامة، حسنت قدرة منظومة الأمم المتحدة على التخطيط لعمليات الانتقال وتنفيذها. وما يتسم بأهمية خاصة هو تعزيز نظام المنسقين المقيمين، واستحداث أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، وإنشاء هيكل إقليمي وحيد مشترك بين إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات السلام، وإنشاء قدرات مخصصة للتخطيط العملياتي ولدعم بدء التشغيل وعمليات الانتقال والخفض التدريجي والتصفية ضمن إدارة

الدعم العملياتي. وتقدم أيضا جهة التنسيق العالمية لجوانب سيادة القانون، التي أنشئت عام 2012، الدعم لتخطيط الاستراتيجيات والبرامج وإدماجها في أنشطة سيادة القانون على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

ثانيا - حالة عمليات الانتقال منذ أيلول/سبتمبر 2019

8 - في الأشهر الـ 24 التي سبقت اتخاذ القرار 2594 (2021)، كانت ثلاث عمليات سلام، هي بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا بيساو، والعملية المختلطة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور، قد أنهت ولاياتها. وفي السودان وهايتي أنشئت بعثتان سياسيتان خاصتان جديدتان هما بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، بالتوازي مع خفض التدريجي لعمليات حفظ السلام في إطار إعادة تشكيل وجود الأمم المتحدة.

هايتي

9 - قرر مجلس الأمن، في قراره 2466 (2019)، إنهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، وهي نفسها وجود استُحدث كمتابعة لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي السابقة والأكبر حجما، في 15 تشرين الأول/أكتوبر 2019. وطلب المجلس من الأمين العام الشروع في التخطيط اللازم "لوجود متكامل مناسب لمنظومة الأمم المتحدة في هايتي"، اعتبارا من 16 تشرين الأول/أكتوبر 2019. وفي القرار 2476 (2019)، قرر المجلس أن يتخذ هذا الوجود الخلف، أي مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، شكل بعثة سياسية خاصة تركز على الخدمات الاستشارية والمساعدية وتعمل بطريقة متكاملة مع فريق الأمم المتحدة القطري الذي سيتولى دور تقديم المساعدة البرنامجية والتقنية الذي كانت تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي.

10 - ورغم عمل بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي بموجب استراتيجية خروج امتدت على مدى سنتين، فقد واجه الانتقال من بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي إلى مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي بعض التحديات نظراً إلى تنفيذها في ظل موجات متعاقبة من الاضطرابات بدأت في تموز/يوليه 2018 بسبب عوامل من قبيل نقص الوقود والفساد ومعدل التضخم المرتفع، تفاقمت جراء استمرار عدم الاستقرار السياسي وعنف العصابات. كما أن عملية الانتقال التي قامت بها الأمم المتحدة في هايتي كانت الأولى التي أعقبت الإصلاحات في مجالات الإدارة والسلام والأمن والتنمية، وهي شكلت بذلك اختباراً للهياكل والنهج الجديدة. ورغم هذه التحديات في بيئة العمل، حوِّظ على الاستمرارية العملية بين البعثات وأقرّ في شباط/فبراير 2020 إطار استراتيجي متكامل يوجه قدرات منظومة الأمم المتحدة على تذليل العوائق الهيكلية العابرة للأبعاد التي تحول دون دعم هايتي في تحقيق الاستقرار الطويل الأجل.

غينيا - بيساو

11 - في أعقاب إنجاز تقييم استراتيجي مستقل لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو، أذن مجلس الأمن في القرار 2458 (2019) ببدء خفض ممرحل للبعثة. وقد بدأ هذا خفض التدريجي بمرحلة انتخابية ركزت على دعم إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية في عام 2019. وأعقبت ذلك مرحلة ما بعد الانتخابات، التي شملت إغلاق المكاتب الإقليمية للمكتب المتكامل. واختتمت هذه

العملية بمرحلة انتقالية أحييت فيها مهام البعثة إلى فريق الأمم المتحدة القطري ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل وجهات شريكة دولية. وأُغلق المكتب المتكامل في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020.

12 - وقد نُفذ كل من المرحلة الانتقالية والإغلاق النهائي للمكتب المتكامل وسط بيئة اتسمت بتوتر سياسي متزايد حول النتائج المتنازع عليها للدورة الثانية من الانتخابات الرئاسية في كانون الأول/ديسمبر 2019 وبتدهور للوضع الأمني وحالة حقوق الإنسان في البلد. ورغم الخروج من هذا المأزق بفضل تدخل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، فقد ظل الوضع السياسي وحالة الحكم هشين. وفاقم نقشي جائحة كوفيد-19 التحديات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية داخل البلد. وبحلول 28 شباط/فبراير 2021، اختتم المكتب المتكامل ولايته على النحو المقرر وأنجز أنشطة التصفية التي كان يقوم بها داخل البلد. ومهد إقرار الحكومة تحليلاً مشتركاً للنزاع وثمانى أولويات لبناء السلام في تشرين الثاني/نوفمبر 2020 الطريق لاستحداث إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة للفترة 2022-2026 لغينيا - بيساو، الذي يتضمن أولويات البلد لبناء السلام ويوجه شراكتها مع الأمم المتحدة في مرحلة ما بعد المكتب المتكامل. ويقدر إجمالي الاحتياجات اللازمة لتنفيذ الإطار على مدى فترة السنوات الخمسة بمبلغ 540 مليون دولار، والذي ما زال يعاني عجزاً يناهز 321 مليون دولار.

السودان

13 - في حزيران/يونيه 2018، عرض رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام للأمم المتحدة مفهومًا لعملية الانتقال وخطة لانسحاب العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور على مدى سنتين (S/2018/530). وشمل ذلك المفهوم إنشاء مهام الاتصال في الولايات، وهي آلية شاملة للمنظومة بأسرها أتاحت للبعثة العمل بشكل وثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري بشأن الأولويات المشتركة للحد من خطر معاودة النزاع. وفي السودان، أتى قرار الانتقال من حفظ السلام ولويد تغييرات جذرية في الظروف على الأرض: فلم يعد إقليم دارفور مسرحاً لنزاع عسكري واسع النطاق بين القوات الحكومية والجهات المسلحة غير الحكومية، ورغم الصعوبات المتعلقة بالقدرات، أظهرت الحكومة الانتقالية التزاماً بتحمل المسؤولية الكاملة عن حماية المدنيين. وبات من الواضح أنه ينبغي لجهود الأمم المتحدة أن تستجيب للملكية الوطنية ولضرورة دعم التحول نحو الديمقراطية في فترة ما بعد الثورة. وعليه، أنشأ مجلس الأمن بموجب القرار 2524 (2020) بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان وهي بعثة سياسية خاصة متكاملة أنيطت بها ولاية على نطاق البلد. وأجرت الأمم المتحدة لاحقاً مسحا شاملاً لقدرات فريق الأمم المتحدة القطري في السودان تمهيداً لتوسيع نطاق قدراته وأنشطته وإعادة تشكيلها حول الأولويات المشتركة لبناء السلام في البلد. وأنهى المجلس في قراره 2559 (2020) ولاية العملية المختلطة اعتباراً من 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 وطلب سحب جميع الأفراد النظاميين والموظفين المدنيين بحلول 30 حزيران/يونيه 2021 باستثناء أولئك المطلوب وجودهم لمهام التصفية داخل البلد، بينها وحدة حراسة جرى استبقاؤها لحماية الموظفين والمرافق والأصول. وقدمت العملية المختلطة الدعم اللوجستي لإنشاء بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، في حين دعمت هذه الأخيرة العملية المختلطة في التخطيط لاستخدام الأصول المتبقية دعماً للخطة الوطنية للحكومة لحماية المدنيين. ورغم التدابير المتخذة لمنع أعمال النهب التي أعقبت تسليم مواقع أفرقة العملية المختلطة في سرف عمرة وخور أبشي ومنواشي وسورتوني ونرتيتي وشنقل طوباوية، حملت أعمال العنف والنهب

الواسعة النطاق التي شهدتها قاعدة اللوجستيات في الفاشر على اتخاذ القرار، في كانون الأول/ديسمبر 2021، بنقل جميع الموظفين المدنيين المتبقين وسحب وحدة الحراسة.

14 - وجرى التشديد على نقل المعارف خلال الفترة الانتقالية في السودان. وقبل مغادرة موظفي العملية المختلطة، جرى تبادل المعارف بين العملية المختلطة وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان وفريق الأمم المتحدة القطري ما أفضى إلى عقد حلقة عمل بشأن ترسيخ مكاسب بناء السلام في دارفور. واستُرشد بالتوصيات الصادرة عن حلقة العمل لوضع برنامج السودان لصنع السلام وبناء السلام والاستقرار، الذي يشكل إطار تحديد الأولويات البرنامجية للأمم المتحدة في السودان دعماً للمرحلة الانتقالية الوطنية على نحو ما طلبه مجلس الأمن في القرارين (2020) 2524 و (2021) 2579. وتعمل البعثة المتكاملة بطريقة متكاملة وتكميلية مع فريق الأمم المتحدة القطري في جميع مجالات ولايتها. وكانت عملية الانتقال في السودان إحدى أكثر الأمثلة تقدماً على إدماج المساواة بين الجنسين في عمليات الانتقال. وأدت المشاركة المنهجية وتحديد الأولويات على الصعيدين القيادي والتقني على نطاق منظومة الأمم المتحدة إلى مراعاة قضايا المساواة بين الجنسين لدى إنشاء البعثة المتكاملة، والبناء على المكاسب التي حققتها العملية المختلطة في الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ومع أن انقلاب 25 تشرين الأول/أكتوبر 2021 والأزمة السياسية التي نجمت عنه شكلاً تحدياً خطيراً للعملية الانتقالية الوطنية في السودان، تواصلت البعثة دعم حل نابع من السودانيين ويقوده السودانيون للعودة إلى المسار المؤدي إلى حكومة ديمقراطية يقودها مدنيون تتسجم مع تطلعات الشعب السوداني. وإضافة إلى ذلك، وعلى خلفية العنف الطائفي المتزايد في دارفور، تواصلت البعثة بذل الجهود لدعم تنفيذ الترتيبات الأمنية الانتقالية المنصوص عليها في اتفاق جوبا للسلام.

عمليات الانتقال الجارية والتخطيط المبكر للانتقال

15 - قام مجلس الأمن والأمانة العامة بخطوات عدة تتعلق بالانتقال إلى بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بينها الإغلاق التدريجي للمكاتب الميدانية بدءاً من عام 2018 على أن يكون مفهوماً أن الخفض التدريجي للبعثة يجب أن يكون مرتبطاً بمعايير مرجعية تتماشى مع الظروف على الأرض لا مع جدول زمني محدد مسبقاً. وأيد المجلس، في قراره (2020) 2556، الاستراتيجية المشتركة بشأن الخفض التدريجي والممرح للبعثة (S/2020/1041، المرفق) التي ستعزز البعثة بموجبها وجودها تدريجياً في مقاطعات إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية حيث لا يزال النزاع دائراً، وفي بعض المناطق، زاد حدة، ومواصلةً في الوقت نفسه بذل المساعي الحميدة ودعم تعزيز مؤسسات الدولة على الصعيد الوطني. وأنشأت الحكومة ومنظومة الأمم المتحدة في البلد فريقاً عاملاً مشتركاً للعمل على التخطيط لعملية الانتقال ومناقشة طرائقها العملية. ووضع الفريق العامل المشترك، بالتشاور مع المجتمع المدني، خطة انتقال (S/2021/807، المرفق) تتضمن 18 معياراً مرجعياً مشفوعة بجدول زمني إرشادية، وشروط دنيا، وإجراءات تعاونية ذات أولوية من شأنها أن تسمح بخروج البعثة. ورحب المجلس بالخطة في قراره (2021) 2612. وانسحبت البعثة لاحقاً من مقاطعتي كاساي وكاساي الوسطى في 30 حزيران/يونيه 2021، وهي تعترزم الانسحاب تدريجياً من مقاطعة تانغانيكافا اعتباراً من 30 حزيران/يونيه 2022. وأنشأت البعثة أيضاً وجوداً انتقالياً في كلٍ من تلك المقاطعات لتقديم الدعم المتبقي إلى الحكومة وفريق الأمم المتحدة القطري، اللذين عززا وجودهما.

16 - ويدرج مجلس الأمن أيضا بشكل متزايد إشارات إلى التخطيط المبكر لعمليات الانتقال في تجديد ولايات البعثات المتعددة الأبعاد غير الجاري تقليصها تدريجيا كما هو الحال في البعثات المنتشرة في جمهورية أفريقيا الوسطى⁽¹⁾ وجنوب السودان⁽²⁾ ومالي⁽³⁾. وبالموافقة على إعادة تشكيل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لتصبح بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال، وضع المجلس أيضا جدولاً زمنياً لانسحاب بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية⁽⁴⁾ الذي تترتب عليه كذلك تبعات بالنسبة إلى مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال.

ثالثا - القضايا السياسية الرئيسية المتصلة بعمليات الانتقال

17 - مع أن لكل تبديل في عمليات الانتقال التي تقوم بها الأمم المتحدة خصائصه وتحدياته، فإن التجربة المكتسبة من عمليات الانتقال السابقة والحالية تسمح بوضع ملاحظات مشتركة عدة عبر سياقات متعددة قد تكون ذات قيمة بالنسبة إلى مجلس الأمن والدول الأعضاء على نطاق أوسع. وتتدرج هذه الملاحظات إلى حد كبير في الفئات الواسعة الثلاث للتخطيط، وتوفير الموارد، والاعتبارات لفترة ما بعد الولاية.

ألف - التخطيط

18 - إن التخطيط الاستباقي والمتكامل والمراعي للاعتبارات الجنسانية لعملية الانتقال حيوي لضمان تحقيق عمليات انتقال تطلعية في الوقت المناسب. وتوفر سياسة التقييم والتخطيط المتكاملين نقطة الانطلاق للتخطيط في سياقات متكاملة، أي في الحالات التي تكون فيها عملية متعددة الأبعاد لحفظ السلام أو بعثة سياسية خاصة موجودة إلى جانب فريق قطري تابع للأمم المتحدة. وينبغي للتخطيط لعملية الانتقال في هذه السياقات أن يشكل جانبا من جوانب التقييم والتخطيط المتكاملين عوض مقارنته كعملية منفصلة.

توجيهات الدول الأعضاء

19 - يُضطلع بتنفيذ ولايات البعثات وعمليات الانتقال التي تقوم بها الأمانة العامة ضمن البارامترات والتوجيهات التي توفرها السلطة الصادر عنها التفويض، وهي، في معظم السياقات، مجلس الأمن. وبمجرد أن يأذن المجلس ببدء عملية انتقال، فإنه يكون من المهم أيضا تحقيق المواءمة بين مجالس إدارة الوكالات والصناديق والبرامج والحصول على دعمها لإنجاح عملية الانتقال.

20 - وبغية مواصلة تعزيز التخطيط الاستباقي لعمليات الانتقال وتنفيذ الأنشطة الموضوعية والإدارية، يمكن للأمانة العامة أن تستفيد من وضوح الولايات والجدول الزمنية في مرحلة مبكرة. وفي حالة العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وجود أي التباس بشأن الجدول الزمني لإغلاق البعثة يعني أن العديد من العمليات النموذجية للتخطيط والإعداد لإغلاق البعثة وتصفيتها لن يبدأ إلا عند صدور تكليف بالقيام بها.

(1) القرار 2301 (2016)، الفقرة 57.

(2) القرار 2625 (2022)، الفقرة 20 (ص).

(3) القرار 2364 (2017)، الفقرة 48 '2'.

(4) انظر القرار 2628 (2022).

التكامل

21 - تبين التجربة السابقة أن الاتساق الاستراتيجي والعملياتي المحسّن بين البعثات والأفرقة القطرية مرتبط بعمليات انتقال أفضل تخطيطاً وإدارةً تقوم بها الأمم المتحدة. وغالباً ما تكون وحدات التخطيط للبعثات، حيثما وجدت، أكبر مصدر مكرس للقدرة التخطيطية للأمم المتحدة على الصعيد القطري. بيد أن هذه الوحدات تؤدي في المقام الأول مهمة تكامل داخلي تعمل على كفالة المواءمة بين مختلف العناصر داخل البعثة؛ لذا فإن منظورها يتمحور حول البعثات. ومن ناحية أخرى، يشكل نواب الممثلين الخاصين للأمم المتحدة الذين يعملون في الوقت نفسه كمنسقين مقيمين، وفي بعض الحالات، كمنسقين للشؤون الإنسانية، في السياقات المتكاملة القوة الدافعة الرئيسية للاتساق على نطاق المنظومة على الصعيد القطري. وبرزت ممارسة متبعة في بعثات عدة هي إنشاء مكاتب متكاملة مسؤولة أمام نائب الممثل الخاص الذي يؤدي مهام مزدوجة أو ثلاثية، تضم موظفين من البعثة ومن مكتب المنسق المقيم. وخلال مراحل الانتقال، يمكن لقدرات التخطيط والرصد والتقييم الإضافية، بما في ذلك ضمان مراعاة حقوق الإنسان والمنظور الجنساني، أن تكون مفيدة لكفالة اتباع نهج متكامل بين البعثات ومكاتب المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية، التي لكل منها أدوار مميزة ولكن متكاملة. كما ستستفيد الإدارات والمكاتب المناظرة في المقر من امتلاك قدرة تخطيط كافية ومخصصة لدعم نظرائها في الميدان وتيسير تحسين التنسيق على مستوى المقر.

22 - بيد أن التخطيط الفعال ليس ضرورياً داخل منظومة الأمم المتحدة فحسب. وكما يُكتب النجاح لعمليات الانتقال، يلزم تحقيق الاتساق في القرارات السياساتية ومخصصات الميزانية المتصلة بالبعثات والوكالات والصناديق والبرامج بما يضمن اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن الجداول الزمنية لمرحلة الانتقال، وبلورة الولايات الصادرة عن مجلس الأمن على أساس فهم واقعي لقدرات الأفرقة القطرية وإمكاناتها، وتوقع موارد كافية والالتزام بها لدعم أنشطة بناء السلام تجنباً لجفاف التمويل بعد مغادرة البعثة. ومن شأن ذلك أن يستفيد، على سبيل المثال، من الجهات النظيرة في الدول الأعضاء التي تنسق خبراتها في مجالات السلام والتنمية والشؤون الإنسانية والمالية.

المسؤولية الوطنية

23 - تشكل عمليات الانتقال، إذا ما جرى توخي الحرص في تنفيذها على أساس إدخال تحسينات ملحوظة في المؤشرات الرئيسية للاستقرار والتقدم السياسي، فرصة للأمم المتحدة والشركاء الرئيسيين لإعادة تموضعها تمهيداً لدعم السلطات الوطنية على نحو أكثر فعالية في تعزيز السلام والعدالة والمؤسسات القوية. وتحقيقاً لهذه الغاية، تدعم الأمم المتحدة المشاركة النشطة للحكومات المضيفة في التخطيط لعملية الانتقال وفي تحمل المسؤولية عن عناصر خطط الانتقال لضمان استدامة المكاسب. ويمكن لهذه الجهود أن تعزز تنفيذ خطة إنمائية وطنية، بدعم من إطار الأمم المتحدة للتعاون.

24 - ويتصل أحد عناصر المسؤولية الوطنية التي يجب إدراجها في عمليات التخطيط بالحماية، ولا سيما في السياقات التي تنطوي على انسحاب بعثة مكلفة بموجب الفصل السابع من الميثاق. إن الحكومات المضيفة تتحمل المسؤولية الرئيسية عن حماية المدنيين، وتسلب عمليات الانتقال الأخيرة الضوء على أهمية تعاطي الأمم المتحدة مع الحكومات المضيفة للمساعدة في وضع وتنفيذ ورصد الاستراتيجيات والخطط الوطنية للانتقال، بما في ذلك ما يتعلق منها بحماية المدنيين، وحماية الأطفال، ومنع العنف الجنسي المتصل بالنزاع والتصدي له، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون، وإمكانية اللجوء إلى القضاء، بما في

ذلك العدالة الانتقالية ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإصلاح قطاع الأمن. ويتطلب ذلك إشراك الجهات المعنية الوطنية والمحلية في أبكر وقت ممكن في العمل بشكل مشترك على تحديد المجالات ذات الأولوية التي تحتاج إلى دعم أثناء انسحاب البعثة وبعده. ولذلك، يجب أيضا إيلاء الاعتبار خلال دورة حياة البعثة لتعزيز القدرات الوطنية على التخطيط للمرحلة الانتقالية، فضلا عن المجالات الضرورية للحفاظ على السلام أثناء عملية الانتقال وبعدها.

الاتساق البرنامجي

25 - ينبغي للتخطيط المبكر لعملية الانتقال أن يسترشد بالأولويات الوطنية لبناء السلام، والتبادلات بين البعثات والأفرقة القطرية بشأن مجالات التركيز لبناء السلام، وإجراء مسح للقدرات على نطاق المنظومة، والاتفاق على أفضل السبل لمقاربة مجالات التركيز المشتركة، سواء كان ذلك من خلال البرامج المشتركة، أو توزيع المسؤوليات، أو تشاطر المواقع، أو غير ذلك من الطرائق. ومع ذلك، قد لا تكون الكيانات الموجودة داخل منظومة الأمم المتحدة هي الجهات الأفضل، أو الجهات التي لديها أفضل الموارد، لقيادة أنشطة محددة. وبذلك، فمن الضروري إشراك جهات فاعلة رئيسية أخرى، بينها المؤسسات المالية الدولية، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، والوكالات الإنمائية الثنائية لزيادة اتساق المساعدة الدولية أثناء عمليات الانتقال.

26 - وفي عملية وضع خريطة طريق انتقالية أو خطة انتقالية مفصلة، ينبغي للجهود المرتبطة بذلك أن تكون مرتكزة على أطر التخطيط المتكامل الأوسع نطاقا للأمم المتحدة وأن تكون مرتبطة بها، مثل الإطار الاستراتيجي المتكامل أو إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، بغية التقليل إلى أدنى حد من احتمال الازدواجية. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، أثبتت مواءمة الخطة الانتقالية لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية للفترة 2021-2024 مع كل من إطار التعاون والاستراتيجية الحالية لصندوق بناء السلام، وكلاهما يغطي الفترة 2020-2024، أنها مفيدة في التخطيط لعملية الانتقال. وتقلل هذه المواءمة من صعوبة ترجمة الاحتياجات والمهام عبر أطر التخطيط ذات الآفاق الزمنية المختلفة، ويمكن أن تساعد في ضمان إعطاء الأولوية والموارد الكافية لأنشطة الحفاظ على السلام بعد مغادرة البعثة.

27 - وفي إطار منظومة الأمم المتحدة، توفر التجربة المكتسبة من مهام الاتصال في الولاية في دارفور نموذجا جديدا لإدماج عناصر البعثات التي هي في طور الإغلاق مع الفريق القطري، وقد ساعد ذلك في كفاءة الاتساق البرنامجي ووفر وسيلة لنقل الذاكرة المؤسسية بسلاسة أكبر إلى المرحلة التالية من عمل الأمم المتحدة في البلد المعني. وكما لوحظ في التقرير الموجز عن الدروس المستفادة من تجربة العملية المختلطة (S/2021/1099، المرفق)، قام موظفو البعثات في وظائف الاتصال في الولاية العاملين في مجال حماية المدنيين بتوجيه حماية الفئات الضعيفة، ورصد النقاط الساخنة للحماية، وتقديم الدعم إلى الشركاء في الأفرقة القطرية في تخطيط وتنسيق جهود المصالحة المجتمعية. بيد أن تنفيذ مهام الاتصال في الولاية في دارفور لم يخل من التحديات، بما في ذلك العقبات الإدارية، والقيود المتصلة بكوفيد-19، والاختلافات في الثقافة التنظيمية بين البعثة وموظفي الفريق القطري. وفي المستقبل، يمكن التفكير في تخطيط وتنفيذ مهام مماثلة في وقت مبكر من دورة حياة البعثة بما يتيح توليد الثقة وتطوير أساليب العمل بشكل تلقائي. وفي الحالة المثالية، سيتعين أن تكون هذه المهام جاهزة للعمل بكامل طاقتها بحلول وقت البدء

في تنفيذ خطة الانتقال، كما سيتواصل إدماجها في الأنشطة السياسية والأمنية الأوسع نطاقا للبعثة المغادرة عوض إدارتها وكأنها أداة برنامجية تعمل بشكل مواز .

الاعتبارات المتصلة بالتصفية

28 - تقارب البعثات والأفرقة القطرية بشكل متزايد نقل أصول البعثات كعنصر من عناصر عمليات التخطيط المتكاملة الطويلة الأجل. ويمكن أن توفر عملية التصرف في الأصول فرصة لاستكشاف كيفية ضمان تسليم أصول الأمم المتحدة إلى الوكالات الحكومية المناسبة واستخدامها من قبلها بما يحقق مصلحة السكان ويتمشى مع سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان عند تقديم الأمم المتحدة الدعم إلى قوات أمنية غير تابعة للأمم المتحدة، ونهج "عدم إلحاق ضرر"، حسب الاقتضاء. ويتضمن النظام المالي للأمم المتحدة أحكاما للتصرف في الأصول تتعلق بصفة خاصة بتصفية بعثات حفظ السلام، في حين تخضع البعثات السياسية الخاصة للأحكام الموحدة التي تنطبق على جميع أنشطة الأمم المتحدة الأخرى. وقد لفتت عمليات الانتقال الأخيرة الانتباه إلى تحديات معينة متعلقة بهذا الترتيب. فأولاً، يمكن أن يسبب عدم وجود أحكام مشتركة تسري على جميع عمليات السلام التباساً للبعثة الجاري إغلاقها وللمستفيدين المحتملين من الأصول. وثانياً، إن إيلاء الأولوية لبعثات حفظ السلام بوصفها الجهة المستفيدة المحتملة من الأصول على حساب البعثات السياسية الخاصة والوكالات يعقد عمليات الانتقال، لأن البعثات اللاحقة والأفرقة القطرية قد لا تتلقى بالضرورة المعدات اللازمة للاضطلاع ببعض المسؤوليات البرنامجية للبعثة المغادرة. وثالثاً، إن إيلاء الأولوية الدنيا للحكومات والوكالات الحكومية لتلقي أصول البعثات يمكن أن يتعارض مع جهود البعثة الرامية إلى تعزيز المؤسسات المحلية وبناء القدرات في السنوات الأخيرة من ولاية البعثة. ومع أن الجمعية العامة مدركة لهذه التحديات وقادرة على مواجهة بعضها، فإن الأمانة العامة تعمل أيضاً على جعل التصرف في الممتلكات جزءاً من العملية العادية لإدارة سلسلة التوريد، لا أمراً يتعين تناوله إلى حين تصفية البعثة.

باء - توفير الموارد لعملية الانتقال

29 - تستلزم عمليات الانتقال الفعالة موارد كافية - بما في ذلك التمويل والتوظيف - قبل انتهاء ولاية البعثة وبعدها.

التمويل

تجنب جفاف التمويل

30 - حذر الأمين العام الدول الأعضاء مرارا من ضرورة التنبيه إلى التخفيف من أثر جفاف التمويل، أي من الانخفاض الملحوظ في تمويل أنشطة بناء السلام، بعد رحيل عملية لحفظ السلام. وفي هايتي، لم تتلق الشرطة الوطنية الهايتية سوى 2,4 في المائة من ميزانيتها المقدرة بنحو 1,2 مليار دولار في إطار خطة تطويرها الاستراتيجي للفترة 2017-2021 خلال الولاية الانتقالية الممتدة سنتين لبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي. إن زيادة التمويل من أجل تطوير مؤسسات سيادة القانون وقطاع الأمن المراعية لحقوق الإنسان والمنظور الجنساني، فضلا عن منظمات المجتمع المدني، التي تضطلع بدور أكبر في كفالة الاستقرار بعد مغادرة البعثة، هو عنصر حيوي في عمليات الانتقال.

31 - ويشكل اختلال آفاق التخطيط بين عمليات انتقال البعثات من جهة والاستراتيجيات القطرية للجهات الفاعلة في مجال التنمية من جهة أخرى، عاملاً دافعاً رئيسياً لجفاف التمويل. وينبغي تصميم خطط الانتقال بما يلبي التوقعات الواقعية لمشهد التمويل مع كفاءة تقديمها عرضاً واضحاً ودقيقاً لاحتياجات البلد في مجال بناء السلام من أجل تكوين رؤية مشتركة لكيفية الاضطلاع بالأنشطة المتبقية. وفي الحالة المثالية، ينبغي للحكومة المضيفة أن تضطلع بمسؤولية متزايدة عن التنسيق بين الجهات المانحة على مدار الفترة الانتقالية للمساعدة في ضمان الملكية. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، عملت الأمم المتحدة في شراكة مع البنك الدولي لإجراء استعراض للإتفاق العام على قطاع الأمن في البلد. وسيحدد هذا الاستعراض، الذي صيغ على غرار عملية مماثلة أجريت دعماً لعملية الانتقال السابقة للأمم المتحدة في ليبيريا، الإجراءات اللازمة التي يتعين على الحكومة والشركاء اتخاذها لضمان الاستدامة المالية الطويلة الأجل للمؤسسات الأمنية والقدرة على تحمل تكاليفها، ولا سيما بعد إغلاق بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

32 - وداخل منظومة الأمم المتحدة عدة آليات يمكن أن تكون بمثابة أدوات للمساعدة في التخفيف من جفاف التمويل. وعلى الصعيد القطري، يمكن أن تساعد الأموال المجمعة على تلبية الاحتياجات من الأنشطة المتبقية المدرجة في خطط الانتقال التي تميل إلى المعاناة من نقص في التمويل بمجرد مغادرة البعثة. وعلى الصعيد العالمي، يعمل صندوق بناء السلام كأداة هامة يمكن للمنظمة من خلالها أن تساعد في تلبية الاحتياجات في مجال بناء السلام وفي مواجهة النزاعات العنيفة ومنع نشوبها. وتمثل عمليات الانتقال مجالاً يركز عليه الصندوق بشكل خاص في إطار استراتيجيته الحالية للفترة 2020-2024 التي تتضمن هدف تخصيص 35 في المائة من إجمالي المدفوعات لنافذته المخصصة لتيسير عمليات الانتقال.

33 - وإلى جانب الأمم المتحدة، زاد العديد من المؤسسات المالية الدولية من تركيزه على السياقات الهشة والمتأثرة بالنزاعات في السنوات الأخيرة، ما وفر مداخلًا للتعاون، بما في ذلك في السياقات الانتقالية للبعثات. ولديها أيضاً مجموعة متزايدة من الأدوات والآليات التي يمكن أن توفر التمويل للبرامج التي تقودها البلدان لمنع نشوب النزاعات والتأهب للأزمات والاستجابة لها وإعادة الإعمار، ويمكن أن تقدم اتفاقات ائتمانية لتعزيز الحماية الاجتماعية وتحسين الحكم والتصدي للفساد في البيئات الانتقالية. فعلى سبيل المثال، استُحدث إطار الشراكة القطرية لجمهورية الكونغو الديمقراطية (2022-2026) الذي يخصص موارد إضافية كبيرة للتصدي للعوامل المؤدية إلى الهشاشة والنزاع، وسينفذ بالتشاور مع الأمم المتحدة.

تنسيق ترتيبات الميزانية عبر عمليات السلام

34 - أبرز الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام الصعوبة التي تشكلها العقبات الإدارية في الانتقال بين الأنواع المختلفة لعمليات السلام. ومن الناحية الإدارية، تختلف عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة أساساً في ترتيباتها التمويلية؛ وباستثناء بعثتين قديمتين تمولان من الميزانية البرنامجية، تقسم ميزانيات حفظ السلام في إطار جدول الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام وتمول من حسابات خاصة فردية. ومن ناحية أخرى، تمول البعثات السياسية الخاصة في إطار الميزانية البرنامجية. وتترتب على الاختلافات في الطريقة التي تمول بها المهام المكرسة لدعم البعثات في المقر بين بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة آثارٌ في استمرارية الدعم عندما تعقب عملية لحفظ السلام بعثةً سياسية خاصة. وتشمل الاختلافات الأخرى عدم قدرة البعثات السياسية الخاصة على الاستفادة من مجموعة جاهزة

من الموارد لتمويل بدء البعثات أو توسيعها، وهي مسائل أبرزها تقرير الأمين العام لعام 2011 عن استعراض ترتيبات تمويل البعثات السياسية الخاصة ودعمها (A/66/340). ومن ناحية أخرى، يمكن لعمليات حفظ السلام الوصول إلى صندوق احتياطي لم يستخدم منذ عام 2014. ويعقد هذا الأمر بدء البعثات السياسية الخاصة ويفاقم من تحديات السيولة الصعبة أصلا التي تواجهها الأمانة العامة لدى الإذن ببعثات جديدة.

35 - وتستطيع بعثات حفظ السلام أيضا الحصول على تمويل للمشاريع المنخفضة التكلفة التي يمكن تنفيذها بسرعة لتحسين التصورات والثقة المحلية للبعثة وولايتها وعمليات السلام التي تدعمها الأمم المتحدة. وبما أن عمليات الانتقال التي تقوم بها الأمم المتحدة المتسمة بدرجة كبيرة من الأهمية يمكن أن تولد قدرا كبيرا من عدم اليقين والقلق لدى السكان المحليين، من المهم ضمان حصول البعثات الميدانية على التمويل الكافي لمشاريع بناء الثقة لبناء الدعم وتحسين التصورات المكوّنة عن عملية الانتقال وعن التشكيل الجديد للأمم المتحدة في البلد.

36 - وتشمل ميزانيات حفظ السلام أيضا بصورة روتينية تمويل الأنشطة البرنامجية. ومع أن هذه الأموال ليست سمة مشتركة في ميزانيات البعثات السياسية الخاصة، فقد تمكنت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان من الحصول على مليون دولار من الجمعية العامة للأنشطة البرنامجية في ميزانيتها الأولية لدعم العملية الانتقالية. وليس تمويل الأنشطة البرنامجية دواء شافيا، ولكن بالنظر إلى أن هذا التمويل أثبت جدواه لتنفيذ الولايات في عمليات حفظ السلام، ينبغي للدول الأعضاء أيضا أن تنظر في إدراجها في البعثات السياسية الخاصة، حسب الاقتضاء. وعلى النقيض من المتوقع بأن تتخفف ميزانيات البعثات أثناء التخفيض التدريجي، فإن الاحتياجات البرنامجية للبعثات قد تكون أعلى عند مشارف نهاية دورة حياة البعثة لأن البعثات تركز بشكل أكبر على عناصر بناء السلام في ولايتها. وتقدم مهام الاتصال في الولاية في دارفور، التي يديرها فريق الأمم المتحدة القطري ولكن الممولة من ميزانية العملية المختلطة، مثلا على إحدى الطرق التي يمكن بها استخدام التمويل البرنامجي لدفع الاتساق البرنامجي بين البعثات والأفرقة القطرية أثناء عمليات الانتقال. ومن خلال استخدام التمويل اللازم للأنشطة البرنامجية من ميزانية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور والسماح للوكالات والصناديق والبرامج بالاستفادة من معارف موظفي البعثة المشتركين في الموقع، يسرت مهام الاتصال في الولاية بشأن إجراءات التدخل البالغة الأهمية لتجنب عودة نشوب النزاع، مع العمل في الوقت نفسه على تمكين الوكالات والصناديق والبرامج من زيادة وجودها وقدرتها في دارفور.

ملاك الموظفين

37 - ترتبط عمليات الانتقال أيضا بعدد لا يحصى من التحديات المتعلقة بملاك الموظفين في البعثات وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، بما في ذلك إدارة عمليات تقليص الحجم، والحاجة إلى الحفاظ على القدرة على تنفيذ الولايات في مواجهة حالات مغادرة الموظفين المقررة وغير المقررة، وظهور احتياجات خاصة بأنشطة الإغلاق والتصفية، والحاجة إلى كفاءة القدرة الكافية في وجود الأمم المتحدة المعاد تشكيله.

الفجوات في التوظيف والقدرات

38 - يتجاوز العدد الهائل من الموظفين الدوليين في البعثات التي تقلص حجمها إلى حد كبير الشواغر المتاحة في أماكن أخرى من الأمانة العامة، ما يجعل من الصعب الاحتفاظ بالمواهب من تقليص حجم البعثات. ويخضع الاحتفاظ بالموظفين للقاعدة 9-6 (هـ) من النظام الإداري للموظفين، التي تولي الأولوية لنوع تعيين الموظفين، مع إعطاء الأولوية الأولى والثانية للموظفين بموجب عقود دائمة ومستمرة، رهنأ بتوفر الوظائف المناسبة التي يمكن الاستقادة من خدماتهم فيها بشكل فعال. وقد يعاني ملاك الموظفين من ثغرات مستمرة في المهام الرئيسية نظراً لصعوبة اجتذاب مرشحين لملاء الشواغر في البعثات الجاري خفضها تدريجاً أو الجاري إغلاقها. وقد اعتمدت البعثات عدة نهج لمعالجة هذه الثغرات. وبالنسبة لبعض المهام الفنية، يمكن للبعثات أن تستفيد من القدرات الدائمة أو قوائم الخبراء لسد الثغرات أثناء عمليات الانتقال، ولكن هذه القدرات غير موجودة لجميع المهام الرئيسية، بما في ذلك الخبرة التقنية في مجال الشؤون الجنسانية. ويمول مشروع عمليات الانتقال أيضاً تدابير مختلفة لتوفير الخبرة في التخطيط لعملية انتقال مفاجئة. وبالنسبة لسائر المهام، كثيراً ما تلجأ البعثات إلى مطالبة المقر والبعثات الأخرى بنشر موظفين مدرجين في قائمة الموظفين المتأهين للسفر من أجل سد تلك الثغرات لفترات قصيرة. وقد وضعت الأمانة العامة قوائم بالقدرات على سد الاحتياجات الإضافية المفاجئة لبعض المهام الرئيسية بهدف تيسير عمليات النشر هذه. بيد أن الممارسة التي تتبناها الجمعية العامة حالياً إزاء إدارة الوظائف تخلق تحديات كبيرة لسد الثغرات في ملاك الموظفين أثناء عمليات الانتقال حتى عند وجود وسائل متاحة لسد الثغرات. ومن القيود الأساسية التي تعوق نشر الموظفين المدرجين في قائمة الموظفين المتأهين للسفر هو الحد الأقصى المحدد بثلاثة أشهر لعمليات النشر هذه بموجب قرار الجمعية العامة 250/63؛ إذ لا تكفي فترة ثلاثة أشهر عادة لضمان الاستمرارية المطلوبة ونقل الذاكرة المؤسسية. وعلاوة على ذلك، إن نشر هؤلاء الموظفين أمر معقد بسبب نفور الجمعية من إعادة توزيع الأموال عبر فئات الإنفاق.

39 - وفي ما يتعلق ببدء البعثات، تتوقع الجمعية العامة أيضاً أن ترى جداول ملاك موظفين كاملة التشكيل في الميزانيات الأولية حتى في ظل عدم وضوح الاحتياجات من الموظفين وعدم توفر الظروف اللازمة للاضطلاع بجميع المهام المنوطة بها. وعادة ما تزداد مهام مثل إصلاح قطاع الأمن أهمية وتتسع نطاقاً في وقت لاحق من دورة البعثة، ولكن نادراً ما تكون هناك شهية سياسية لتوفير الموارد الكافية لهذه المهام في وقت متأخر من دورة حياة البعثة، ما يؤدي إلى فرص ضائعة. وعلى نطاق أوسع، فإن تزويد البعثات بالقدرة على إدارة احتياجاتها التي لا يمكن التنبؤ بها من الموظفين، بمزيد من المرونة أثناء عمليات الانتقال، ضمن حدود الاعتمادات الإجمالية التي وافقت عليها الجمعية، من شأنه أن يتيح لها تنفيذ خطط الانتقال بمزيد من الكفاءة من دون الحاجة إلى تكريس وقت وموارد ثمينة لإيجاد حلول بديلة.

الحفاظ على القدرة أثناء الفترة الانتقالية وبعد مغادرة البعثة

40 - من النتائج الحتمية لانتقال البعثات، سواء اتخذ هذا الانتقال شكل رحيل لعملية السلام أو إعادة تشكيلها من بعثة لحفظ السلام إلى بعثة سياسية خاصة، إنهاء خدمة العديد من الأفراد المعينين وطنياً. ومع أن تنظيم معارض للوظائف أثناء الخفض التدريجي لملاك الموظفين بات من الممارسات الجيدة للبعثات، فإن الحجم الهائل لملاك موظفي بعثات حفظ السلام يعني أن هذه الأنشطة لا تتجح إلا في تأمين عدد محدود من فرص العمل لجزء صغير من الموظفين الوطنيين للبعثة. وفي الوقت نفسه، ما برح واحد من

الأهداف المشتركة للعديد من عمليات السلام الأخيرة هو بناء المؤسسات والقدرات. ويمكن اتباع نهج ناجح في عمليات الانتقال السابقة، في تيمور - ليشتي مثلا، يقضي بالعمل مع الحكومة المضيفة والشركاء الرئيسيين لاستخدام البعثات بصورة أكثر انتظاما كمرر يؤدي إلى تعيين الموظفين المؤهلين في المؤسسات الوطنية أو دون الوطنية أو الدولية. وفي الحالة المثالية، يمكن القيام بذلك على مدار دورة حياة البعثة عوض استحداث ترتيب لدى انتهاء الولاية.

جيم - التحضير لفترة ما بعد الولاية

41 - تستمر الاحتياجات الانتقالية والأنشطة المتبقية لسنوات بعد انتهاء الولاية. وفي الواقع، غالبا ما تكون المرحلة التي تلي انتهاء البعثة مباشرة من عملية الانتقال هي الأكثر دقة. لذا يجب بذل جهود كافية خلال عمليتي الانتقال المبكر والانتقال بهدف صون الإنجازات التي حققتها عملية السلام المغادرة بشق النفس وضمان نجاح الوجود الذي خلفها. وعليه، فإن إغلاق البعثة قبل أن يكون البلد قد وُضع على سكة مستدامة نحو السلام يمكن أن يعرض الاستثمارات السابقة للخطر، ويقوض المكاسب التي تحققت في مجالي حقوق الإنسان والتنمية بين المجتمعات المحلية، وبخاصة بين السكان الضعفاء والمهمشين، وقد يكون أكثر كلفة للمجتمع الدولي في حال عودة نشوب النزاع. إن الأنشطة اليومية للبعثات تؤثر على الاقتصاد والبيئة المحليين بطرق سيظل يُشعر بها بعد مغادرتها بوقت طويل.

المحافظة على التقدم المحرز في الحفاظ على السلام

42 - غالبا ما تكون عمليات السلام هي الجهات الفاعلة الوحيدة التابعة للأمم المتحدة الموجودة في بلد أو منطقة التي تمتلك الولاية والقدرة للمشاركة في العمليات السياسية وتسييرها. ويتسم هذا الوجود بالأهمية لا لاعتبارات تتعلق بحماية المدنيين فحسب، بل أيضا من حيث العمل مع السلطات والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية والجهات المعنية على الصعيد دون الوطني، وهو عنصر حيوي من قدرات عمليات حفظ السلام على الإلمام بالأوضاع ورصد حقوق الإنسان والإنذار المبكر التي تجعل من الممكن بذل الجهود على نطاق المنظومة بأسرها. وعلاوة على ذلك، ينبغي عدم استبعاد قدرة عناصر دعم البعثات، بما في ذلك قدراتها في مجال الطيران ومرافقتها الطبية، على تيسير عمل العديد من الجهات الفاعلة الأخرى، بما في ذلك فريق الأمم المتحدة القطري، والسلك الدبلوماسي، والمنظمات الدولية والإقليمية، والمنظمات غير الحكومية.

43 - ويتباين تكوين أفرقة الأمم المتحدة القطرية وقدراتها إلى حد بعيد وأنه قد لا تكون كل وكالة أو صندوق أو برنامج ممثلة في كل سياق قطري. ويتعين تزويد الفريق القطري بالقدرة التشغيلية والمالية اللازمة لتقديم دعم إضافي إلى السلطات الوطنية والمحلية في مجال مواضيعي معين. وقد يؤدي رحيل عملية السلام إلى اضطلاع منظومة الأمم المتحدة بدور مختلف أو إلى مطالبة الشركاء الثنائيين أو الإقليميين بالاضطلاع بدور قيادي في دعم السلطات الوطنية والمحلية المختصة. وفي هذا الصدد، سيتعين على الشركاء الخارجيين أن يقدموا الدعم إلى الوكالات والصناديق والبرامج المنخرطة في التخطيط لعملية الانتقال، وإشراكهم تبعاً لذلك في أقرب وقت ممكن عمليا.

44 - وعلى مدى العقد الماضي، وفي سياقات الانتقال، طلب مجلس الأمن في حالات عدة إلى الأمانة العامة أن تضع معايير مرجعية لرصد التقدم المحرز على الصعيد القطري والاحتياجات الدنيا الحيوية في المجالات الرئيسية التي صدر بها تكليف للبعثات للاسترشاد بها في استراتيجية خروج البعثات. وحيثما كان

ذلك مناسباً، فإن استخدام معايير مرجعية مراعية للفوارق بين الجنسين بشكل أوضح وأكثر اتساقاً، بما في ذلك الحفاظ على التمييز بين المعايير المرجعية الأساسية المتصلة بالتقدم الذي تحرزه الدول المضيفة في المجالات السياسية والأمنية الرئيسية وغيرها من المعايير المرجعية الأكثر مراعاة للسياق، يمكن أن يكون مفيداً ويمكن أن يوفر وسيلة لتتبع التقدم، أو عدمه، في بناء السلام خلال عملية الانتقال، حتى بعد مغادرة البعثة. وبغية ضمان الفائدة من استخدام المعايير المرجعية في تحديد تغيير محتمل في تشكيلة الأمم المتحدة في بلد ما، من المهم أن تسترشد تلك المعايير بشكل كامل بالتقدم المحرز في أولويات الإصلاح الوطنية وأن تستجيب لتدهور محتمل للوضع السياسي والأمني.

45 - إن إحراز تقدم في استحداث إدارة شاملة للجميع وممثلة وسريعة الاستجابة وخاضعة للمساءلة في قطاع الأمن على جميع المستويات أمر هام لبناء السلام، لا بالنسبة إلى سيادة القانون فحسب، بل أيضاً للحماية؛ فحماية المدنيين هي أولاً وقبل كل شيء مسؤولية تتحملها الحكومة الوطنية. إن عمليات الانتقال الأخيرة تدعو إلى القلق بشأن القدرة الفعلية لمؤسسات قطاع الأمن الوطنية على تحمل مسؤولياتها، وعلى القيام بذلك بطريقة مراعية لحقوق الإنسان والاعتبارات الجنسانية. فالعديد من مؤشرات قدرات قطاع الأمن التي يُنظر فيها، على سبيل المثال، تركز على الكمية، عوض النوعية، وغالباً ما لا تمثل المؤشرات المتعلقة ببسط سلطة الدولة ترتيبات الإدارة الأمنية الفعلية على الأرض أو المخاطر المحتملة على المدنيين⁽⁵⁾. وبما أن الأمم المتحدة لا تستطيع أن تتدخل لتوفير الحماية المادية بعد انسحاب وحداتها العسكرية والشرطة من البعثات المكلفة بها بموجب الفصل السابع من الميثاق، فمن الضروري أن يسترشد توقيت عمليات الانتقال بتقييمات موضوعية لوجود مؤسسات قطاع الأمن وإمكاناتها وإدارتها الداخلية وقدراتها الرقابية المدنية. وينبغي إجراء إصلاحات مستدامة في قطاع الأمن تيسر قدرة المؤسسات الأمنية ورغبتها في حماية المدنيين قبل مغادرة العنصر النظامي للبعثة. وفي هذا الصدد، من المهم بالقدر نفسه التشاور مع المجتمعات المحلية والمجتمع المدني وتقديم الدعم لهما في وقت مبكر لتعزيز قدرتهما على مواجهة المخاطر الأمنية المحتملة ولضمان التخطيط بشكل جيد لتسليم المسؤوليات بين هيئات الأمم المتحدة وكياناتها، ولا سيما فيما يتعلق بحماية المدنيين، وتوفير الموارد اللازمة له.

46 - ومن النتائج المشتركة التي توصل إليها العديد من عمليات الانتقال السابقة بالبعثات ضرورة إرساء الأطر الزمنية لعمليات انتقال للبعثات على أساس العمليات الانتخابية. فالانتخابات الناجحة هي دليل هام على أداء فعال للمؤسسات والنظم الديمقراطية التي يمكن أن تمثل نقطة تحول للبلد وتوفر لحظة تبدو ملائمة لانسحاب الأمم المتحدة أو إعادة تشكيل وجودها. وفي الوقت نفسه، هناك خطر ازدياد حالات التوتر المحيطة بالانتخابات التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار أثناء التخطيط للمرحلة الانتقالية. وحتى لو أُجريت الانتخابات بسلاسة، فإن التغيير في الحكومة يمكن أن يتسبب بثغرات في قدرات المؤسسات الحكومية الرئيسية وبتغييرات محتملة في الأولويات الوطنية لبناء السلام. وينبغي لخطط الانتقال أن تكون مراعية للعمليات الانتخابية الوطنية، لا أن تحدّد بموجبها.

(5) عملاً بالقرار 2594 (2021)، تجري الأمانة العامة استعراضاً عبر بعثات حفظ السلام ذات الصلة لتنفيذ الولايات الرامية إلى دعم استعادة وبسط سلطة الدولة الشرعية وإصلاح قطاع الأمن لتحديد الدروس المستفادة تمهيداً للتخطيط للمرحلة الانتقالية.

ضمان مغادرة متسمة بالمسؤولية

47 - من المفهوم عموماً أن الأنشطة التي تضطلع بها عناصر دعم البعثات تؤدي دوراً داعماً للعناصر التي تعمل مباشرة على تنفيذ الولاية. بيد أن هناك اعترافاً متزايداً بأن للعديد من أنشطة عناصر دعم البعثات على مدى دورة حياة البعثة تأثيراً كبيراً على نجاح عمليات الانتقال، بسبب تأثيرها المباشر على صحة الاقتصاد والقوة العاملة المحليين وعلى البيئة المحلية.

الأثر على الاقتصاد المحلي

48 - يمكن أن يكون لبعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة الأكبر حجماً تأثير كبير على الاقتصادات المحلية. ويمكن لأنشطة دعم البعثات أن تساعد في تمكين تنمية القطاع الخاص المحلي وتوسيع نطاق الفرص الاقتصادية المتاحة، بما في ذلك للمرأة. ولا تشمل هذه الأنشطة تطوير وإعادة تأهيل البنية التحتية المادية المحلية فحسب، بل تشمل أيضاً الشراء المحلي للسلع والخدمات اللازمة للبعثة. إن ما تشتريه البعثات وكيفية شرائه هو مسألة منفصلة عن مسألة ممن تشتريه البعثات، ولكنها متصلة بها. فعلى سبيل المثال، في بعض عمليات التصفية الأخيرة للبعثات، لم يكن من العملي أو من المجدي اقتصادياً تفكيك بعض المعدات أو الأصول المشتراة لتلبية احتياجات البعثات، مثل نظم تنقية المياه ومستودعات الوقود، ولكنها لم تكن ذات قيمة عملية تُذكر للمجتمعات المحلية لأنها تعتمد على قطع غيار وخبرات متخصصة للصيانة، ولم يكن أي منهما متاحاً محلياً.

الأثر على البيئة

49 - لبعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة الأكبر حجماً أثر كبير على البيئة؛ لا سيما بالنظر إلى كونها جهة رئيسية مستهلكة للوقود، سواء لعملياتها الجوية أو النقل البري أو توليد الكهرباء. وفي إطار منظومة الأمم المتحدة، تضطلع الأمانة العامة بالمسؤولية عن غالبية انبعاثات غازات الدفيئة، التي تولد عمليات السلام معظمها. وإلى جانب انبعاثات الكربون، يسهم الاعتماد الكبير على الوقود في عمليات السلام في تلوث الهواء والأرض، ويوفر فرصاً للسرقة والتملك غير المشروع، ويمكن أن يسهم أيضاً في التنافس على الموارد التي يمكن أن تؤثر على ديناميات النزاع المحلي. وفي عام 2019، أطلقت الأمانة خطة عمل الأمانة العامة العشرية المتعلقة بالمناخ التي حددت أهدافاً يتعين تحقيقها بحلول عامي 2025 و 2030 في مجالات مثل الحد من انبعاثات الكربون سواء كانت مطلقة أو من حيث نصيب الفرد، وخفض الاستهلاك الإجمالي للكهرباء وزيادة النسبة المئوية للكهرباء المستهلكة المولدة من مصادر متجددة.

50 - وفي عمليات السلام، يمكن أن تكون لزيادة استخدام الطاقة المتجددة فوائد أخرى. ويمكن أن تسهم في تحسين السلامة والأمن عبر الحد من وتيرة تحرك قوافل الوقود واحتياجاتها في المواقع التي تكون فيها الأمم المتحدة مستهدفة بالفعل. وفي المواقع التي لا توجد فيها بنية تحتية للطاقة المتجددة، يمكن للأمم المتحدة أن تستفيد من قوتها في السوق للعمل في شراكة مع منظمات أخرى وموردين تجاريين لتطوير البنية التحتية للطاقة المتجددة. وإضافة إلى تلبية احتياجات الأمم المتحدة من الكهرباء، ستعود هذه البنية التحتية بالنفع على المجتمعات المحلية حتى وقت طويل من مغادرة البعثة. ويجري اتباع هذا النهج حالياً في الصومال، حيث أبرم اتفاق لشراء الطاقة في عام 2020 بين الأمم المتحدة ومورّد تجاري للطاقة المتجددة.

ونظرا للمهلة الزمنية اللازمة لإنجاز هذه المشاريع، ينبغي الشروع في التخطيط لها قبل المراحل الانتقالية للبعثات بوقت كاف.

رابعاً - الاستنتاجات

51 - عندما تحرز البلدان المضيفة تقدماً ملموساً في بناء السلام، تتاح الفرصة للأمم المتحدة لتعديل تشكيلتها كي تعزز دورها الداعم بما ينسجم مع الأولويات الوطنية والمؤسسات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية للحفاظ على السلام ومنع معاودة نشوب النزاعات. وتمثل عمليات الانتقال اختياراً لمتانة العمليات والبنى التحتية التي تحظى بدعم تشكيلة الأمم المتحدة: فإذا لم تكن الجهات المعنية الوطنية مستعدة لتحمل مسؤوليات أكبر، يمكن أن تذهب أدراج الرياح الاستثمارات التي وظفتها السلطات الوطنية وشركاؤها الدوليون في الحفاظ على السلام على مر السنين. وينبغي مضاعفة الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي للجهود الوطنية والمحلية الرامية إلى منع نشوب النزاعات، وحماية حقوق الإنسان وتعزيزها، وبناء القدرة على التكيف في هذه اللحظات الحرجة بالنسبة إلى مستقبل أي بلد.

52 - فالانتقال لا يبدأ بإصدار تعليمات بالتقليص التدريجي، ولا ينتهي بانتهاء الولاية. إن وجود قدرات كافية لدى المؤسسات الوطنية والثقة بها على الاضطلاع بمسؤولياتها ورغبتها في ذلك في مجالات تراوح بين سيادة القانون والحماية والمشاركة الكاملة والهادفة للمرأة في المؤسسات السياسية والأمنية، أمر بالغ الأهمية قبل الشروع في أي عملية انتقال، لأنه قد يستحيل عكس المسار بمجرد أن تبدأ عملية السلام مغادرة البلد. لذا يجب الشروع في عمليات الانتقال والاضطلاع بها على أساس تقييمات موضوعية للظروف السياسية والأمنية في البلد وقدرة المؤسسات الوطنية والمحلية على منع ومواجهة مخاطر معاودة نشوب النزاع أو العنف، بشكل فعال بما يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

53 - ويمكن للدول الأعضاء أن تسهم في إنجاح عمليات الانتقال عن طريق توفير الموارد الكافية للقدرات اللازمة لتخطيط عمليات الانتقال وتنفيذها فضلاً عن متطلبات بناء السلام في فترة ما بعد الولاية. ولا يشمل ذلك تمويل مهام التخطيط والقدرات الاحتياطية فحسب، بل أيضاً تدابير للمساعدة في تجنب السقوط في هاوية التمويل أو التخفيف من أثرها بعد مغادرة عملية السلام. ويوفر تقرير الأمين عن الاستثمار في الوقاية وبناء السلام (A/76/732) خياراً لتعزيز صندوق بناء السلام في هذا الصدد. وسيلزم استكمال هذا التمويل بجهود معززة لتعزيز النظراء الوطنيين خلال المراحل الانتقالية وتعميق التعاون مع المؤسسات المالية الدولية والشركاء الآخرين. وإضافة إلى ذلك، قد ترغب الدول الأعضاء أيضاً في مراجعة بعض القواعد المتعلقة بإدارة شؤون الموظفين والشؤون المالية وإدارة الممتلكات التي قد تترتب عليها تبعات سلبية غير مقصودة في خطط الانتقال.

54 - وأخيراً، يمكن القيام بالمزيد لضمان الاتساق بين جميع الجهات المعنية في المرحلة الانتقالية. وستواصل منظومة الأمم المتحدة تحسين إعدادها وتنفيذها لعمليات الانتقال وستستفيد من تحسين المواءمة في توجيهات الدول الأعضاء على نطاق مجلس الأمن والجمعية العامة ومجالس إدارة الوكالات والصناديق والبرامج ذات الصلة. ويمكن للدول الأعضاء أيضاً أن تساعد من خلال السعي بشكل استباقي إلى تحقيق قدر أكبر من الاتساق مع الجهات المعنية الخارجية دعماً لعمليات الانتقال والأولويات الوطنية. لقد أقر المجلس في قراره 2594 (2021) بأهمية التنسيق والاتساق القويين والتعاون المتين مع لجنة بناء السلام. وفي الواقع، توفر اللجنة منبرا يمكن من خلاله إدامة الاهتمام الدولي وتوفير المواقف السياسية عن طريق

عقد اجتماعات للجهات المعنية الوطنية، وهيئات الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، والمجتمع المدني، والمؤسسات المالية الدولية لضمان اتباع نهج متكامل واستراتيجي ومنسق إزاء الاحتياجات الطويلة الأجل التي يتطلبها بناء السلام والحفاظ عليه.

55 - وكما هو مبين في هذا التقرير، فإن التجربة المكتسبة من عمليات الانتقال الأخيرة والجارية توفر أدلة وافرة على ضرورة تحسين التخطيط لعمليات الانتقال وتوفير الموارد الكافية لها، وكذلك ضرورة النظر في الآثار المترتبة على ذلك بالنسبة إلى السكان المحليين في فترة ما بعد الولاية. وبغية كفالة أن تكون عمليات الانتقال النهائية لتشكيلات الأمم المتحدة التي هي حالياً في مرحلة التخطيط المبكر ناجحة قدر الإمكان، ستواصل الأمم المتحدة تعزيز تخطيطها وتنفيذها لعمليات الانتقال، مستفيدة في ذلك من الدروس المستفادة. وأنا أهاب بالدول الأعضاء أن تتضمن إلينا في مسعانا هذا عبر القيام بالخطوات اللازمة لضمان حماية المكاسب التي تحققت بشق النفس من عمليات السلام، ووضع البلدان المضيفة لعمليات السلام بذلك على مسار مستدام يؤدي إلى السلام والرخاء الدائمين والشاملين للجميع.